**المساءلة المجتمعية مابين النظرية والتطبيق**

**بقلم : حسين صوالحه**

**يأتي استخدام مفهوم المساءلة المجتمعية كواحد من معززات ودعائم الديمقراطية المشاركة في المجتمعات المختلفة ، والتي تهدف بالأساس الى تمكين أفراد المجتمع وتشجيعهم على ألمساهمه والمشاركة في صناعة القرار على المستوى المحلي وفي مواقعهم التي يعيشون فيها ،أو داخل المؤسسة التي ينتمون إليها أو حتى داخل الحزب السياسي أو ألمجموعه مهما كبرت أو صغرت هذه ألمجموعه .**

**ولكون المساءلة المجتمعية واحده من أسس العمل التي تهدف الى تعزيز الشفافية والمساءلة والمحاسبة ، فانه لا بد من تربيه ديمقراطيه حقيقية لاستيعاب هذا المبدأ منذ البداية ، في البيت والمدرسة والجامعة وفي العمل الى غير ذلك من المستويات التي يمكن أن ينتقل إليها الفرد ما بين حين وأخر . بهذا يمكن أن تصبح المساءلة نهج حياه لا مجرد تجربه ناتجة عن تطبيق مشروع ما في احد المواقع ويأتي استجابة لما يريده الممول والداعم لهذا المشروع ، وينتهي العمل مع انتهاء المشروع دون نتائج تذكر أو آثار تترك على الأرض أو اثر مستدام لنعود إدراجنا الى المربع الأول .**

**ولان الفرد هو الدعامة الاساسيه في أي مجتمع فلا بد أن يكون له دور في بناء وماسسة عملية المساءلة ، ليس فقط بشكل شخصي وإنما من خلال المؤسسة المجتمعية التي ينتمي إليها ويكون عضوا فاعلا فيها . ومن الضرورة بمكان الحذر من شخصنه الأمور وإبقائها في دائرة الفردية ، ولا بد من تغليب العام على الخاص لان الفردية يمكن أن تؤدي الى نتائج وخيمة وتخرج عملية المساءلة عن أهدافها . وما يقودني لمثل هذا القول انه في الكثير من الأحيان تجد شخصا ما يكيل المديح للهيئة المحلية إذا ما قدمت له خدمه شخصيه أو نفذت جزءا من مشروع أمام منزله ، والأمر عكس ذلك تماما إذا ما حرم نفس الشخص من هذه الخدمة حتى وان ذهبت لمن هو أكثر استحقاقا منه .**

**إذا لا بد أن تعكس المساءلة المجتمعية حاله من تجاوز الشخصنه في الأمور ، ولا بد أن تكون مؤسسه وقائمه على برنامج يمكن البناء عليه في الإطار العام . وهذا يقودنا الى دور الجمهور في التركيز على البرامج الانتخابية لممثليهم في مختلف الهيئات ، فتراهم يزورونهم ويقدمون لهم التهاني والتبريكات على فوزهم ولإظهار الولاء لهم ، لأنهم يعتقدون أن العملية قد انتهت بفوز هؤلاء وخسارة خصومهم .علما بان عملية المساءلة يجب أن تبدأ من حيث فاز من فاز ولان كثيرا من البرامج الانتخابية مبالغ بها ولا علاقة لها بنوع الخدمة ألمقدمه للجمهور الناخب لهذه ألمجموعه الفائزة ، ولكن الأمور تمر مر الكرام لعلم واضعي هذه البرامج ويقينهم بان جمهورهم لا يقرا إلا من رحم ربي .**

**والمساءلة المجتمعية كذلك لا بد أن تركز على قطاعين هامين هما قطاع الشباب والمراه. هذان القطاعان المهشمان واللذان يشكلان دوما وقودا للعمليات الانتخابية على اختلاف أشكالها، ولكن لن تجد في الكثير من الأحيان لهما مكان بعد قطف الثمار سوى التغني بأهمية دورهما في الحياة السياسية والمجتمعية.**

**علاوة على ذلك لا بد من قوانين داعمة وحاميه لعملية المساءلة المجتمعية وذلك من اجل وضع صانع القرار أمام جمهوره على الدوام ، ولتضع الفرد أمام استحقاق وواجب مساءلة مقدم الخدمة كونه حاملا لرسالة الموقع الذي يتبوأه ومؤتمنا على المال العام للشعب والذي يحق له أن يسال من اين لك هذا ولماذا وكيف ومتى؟؟؟؟ الى غير ذلك من الاسئله ، ولا يفوتنا هنا التأكيد على أن المواطن كذلك لا بد أن يفي بجميع التزاماته تجاه الموقع الذي هو فيه سواء أكانت استحقاقات ماديه أو إثمان كهرباء أو ماء أو رسوم للهيئة المحلية أو اشتراك لعضويه المؤسسة التي ينتمي إليها حتى يتمكن من المساءلة وهو منشرح الصدر مطمئنا على نفسه، لا أن نلقي بالحجارة على الآخرين وبيتنا من زجاج . إن هذا يؤسس لثقة متبادلة بين صانعي الفرار ومقدمي الخدمه وبين الجمهور ويجعل من عملية المساءلة عمليه ديمقراطيه لن تؤخذ بأي نوع من الحساسية لدى أي طرف من اطراف المجتمع .**

 **بهذا يمكن التأسيس لكي تصبح عملية المساءلة المجتمعية جزءا من ثقافتنا ألعامه وجزءا من واجبنا المجتمعي والوطني في توطيد أسس الثقة بين الجمهور وصانع القرار وبين مقدم الخدمه ومتلقيها ، وان لا تعدو كونها نظريات وأساليب تدرس ، ومواد تدرب ومنتديات تنظم للتغني بها وبأهميتها دون تطبيق أو ممارسه ليخرج المواطن في نهاية المطاف مجرد مصفق لما يدور حوله وكان لسان حاله يقول : اللي بياخذ أمي هو عمي .**

**انتهى**